

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : 08-11-2006 العدد : 10207

الصفحات : 14 المسلسل : 68

هيئة البيعة: موروث سياسي أنضجته تجربة الحكم في البيت السعودي



الزراع بين أبناء مقرن وطiban ابني ربيعة:

بنهاية حكم الاخوين مقرن وربيعه دب النزاع بين ابنيهما فلم يتحققا على الصيغة التي اتبعها والداهما.. وكان من نتيجة ذلك الاختلاف ان قتل مرخان بن مقرن عام 1065 هـ 1655م قتله ابن عمه وطبان بن ربيعة، وفر بعد ذلك الى جنوب العراق.

وانقسمت العائلة الى قسمين والى حين كبيرين في بلدة (الدرعية). يقول ابن عيسى: (اصبحت الدرعية لذرية وطبان، واصبحت (غصيبة) معقلاً لآل مقرن. ويظهر ان ذرية وطبان قد تكاثرت في الزبير والدرعية، وتمكنت تلك العائلة من اقامة اإمارة هناك عام 1213هـ-1799م في عهد حفيد وطبان: إبراهيم بن ثاقب.. وتولى الحكم في الدرعية عام 1039هـ-1629 ربيعة بن مرخان بن مقرن، وبعده سادت

تقليدية وعرفاً سائدًا في تنصيب أمراء نجد وما يليها من مناطق الجزيرة العربية.

تولى ربيعة -الابن- الحاكم بعد والده، وغرف واشتهر أكثر مما عُرف أبوه، وفي أثناء حياته تسلم الحكم منه ولده موسى بن ربيعة على خلاف بينهما، لم توفر لنا مصادر تلك الحقبة كيف تمت تلك السابقة التي لا نعتقد أن والده ربيعة من مانع قد قبلها بسهولة.. بدليل أنه ترك البلدة ولجأ بعد سيطرة ابنيه إلى إمارة لا تبعد عنهم سوى عدة أميال.. ومات موسى فخلفه في الحكم ابنه إبراهيم.. وبعد حالة من الاستقرار في موطنهم الجديد (الدرعية) وبالتحديد بعد مرور ثلاثة أجيال حدث أن هاجر بعض أبناء إبراهيم بن موسى (عبد الرحمن وسيف) إلى أماكن لا تبعد كثيراً وحققت تلك الهجرة سابقة في الحكم، فحصرت توارث الإمارة في ذرية الحاكم الذي تولى بعد موت والده: مرخان بن إبراهيم، ويقول (فيلبي): إن هجرة أبناء إبراهيم بن موسى كانت مشروطة بتنازلهم عن حقوقهم، وحقوق ذريتهم في إمارة الدرعية.

تولى مرخان بن إبراهيم الحكم بعد والده، لكن الإمارة انحصرت في ولديه (ربيعة - الابن الأكبر) ومقرن بن مرخان) وعرفت سلالة ربيعة بـ (آل وطبان) لأن الابن الأكبر يدعى وطبان، وعرفت ذرية مقرن بـ (آل مقرن).

وأصبح المتبع في الإمارة أن تحاقب على الحكم أبناء (ربيعة ومقرن) لمدة امتدت إلى منتصف القرن الحادي عشر الهجري بقليل، وقد طرح الأخوان نموذجاً في الحكم دون مثال سابق في المنطقة ولا توجد أية إفادة تاريخية حول تفاصيل هذا النموذج كانت السلطة

استقلال الشعب السعودي بمختلف فئاته مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء هيئة - عقد - البيعة المعروفة اختصاراً بالهيئة (البيعة) بشأن توارث الحكم وانتقال السلطة استقبالا يعبر عن الفهم والارتياح لما ينطوي عليه من صيغة واضحة لآلية تنفيذها وما يدل عليه من أن المملكة العربية السعودية دولة عصرية تستفيد من تجاربها المتوارثة عبر ممارسات طويلة امتدت حتى اليوم لأكثر من ستمائة عام، وهو فهم يدل على استيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية في إطار التواصل مع ما تم إنجازه ليتوأكب ذلك مع ما تعيشه البلاد من ازدهار في مختلف المجالات في صيغة دستورية لا تتركز الميدان مفتوحاً لوجهات النظر المختلفة، وأن تربط تلك الصيغة بمؤسسة تضطلع بمسؤولية التطبيق في إطار النظام الأساسي للحكم القائم والمدون.

وما دام الحديث يصد تجرية حكم يكون متمتعاً عندما نسرد قواعد وأعراف انتقال الحكم أثناء تلك المسيرة الطويلة.

تقاليد الحكم في أسلاف آل سعود:

مانع بن ربيعة المريدي من حنيفة من بكر بن وائل من ربيعة: هو أول من عرف بالاسم من أجداد العائلة السعودية حاكماً لهذه المناطق، عام 850هـ (1446م) وبعد موته حكمها ابنه ربيعة ولا تذكر لنا المراجع المتاحة شيئاً عن كيفية انتقال الحكم من الوالد إلى ابنه، وإن كنا على يقين بأن قاعدة تقديم الابن الأكبر كانت قاعدة

العائلة والامارة
شجرة اضطراب
وغموض فيما بين
النصف الثاني
من القرن الحادي
عشر الى بداية
القرن الثاني عشر
الهجري، مما أدى
الى سابقة خروج
الحكم من ذرية
مانع المريدي - من
أسلاف آل سعود -



عبد الرحمن
بن سليمان الرويشل *

وقت أن كان أمير
الدرعية اندريس
بن وطبان الذي لم
يستطع السيطرة
على الاسماك بزمام
الامور فانتقل

الحكم الى يد شخص من غير
ذرية مانع المريدي يدعى سلطان
الفرعين، والى أخيه عبد
الله لما يقرب من 14 عاماً.

وقد تكررت هذه السابقة
التاريخية بعد مائتي سنة تقريباً،
وذلك في آخر زمن حاكم من حكام
الدولة السعودية الثانية عبد
الرحمن بن فيصل والد الملك عبد
العزيز عام 1308هـ-1890م عندما
استولى محمد بن عبد الله بن
رشيد على الحكم مع فوارق أخرى
هي أن عبد الرحمن بن فيصل دافع
وقاتل ليعيد الى بيته الحويصة فلم
ينجح، فنقض يده مقتنعاً بأن
الظروف السياسية أكبر من قدرة
الرجال.. وفرق آخر أن الحكم لم
ينتزع منه انتزاعاً لكنه تخلى عن
بلاد الحكم، ليقدم فيما بعد وجهاً
جديداً للتاريخ. وقد دام خروج
الحكم في المرة الأولى 14 عاماً،
وفي المرة الثانية 11 عاماً.

ويعد السابقة الأولى في عهد
أسلاف آل سعود، استعاد احد
أفراد العائلة وهو (موسى بن
ربيعة بن وطبان) الامارة، وأعاد
الحكم الى اهله الشيرعيين وذلك
عام 1212هـ-1709م لكنه لم يوفق
في مسيرته فابتعد فوراً عن مزاوله
الامارة، ولجأ الى البلدة المجاورة

(العينية) وهي سابقة لم تتكرر
في هذا البيت اعني (سنة الخلع)
خلال 600 سنة سوى مرتين اثنتين
هذه واحدة، والاخرى حدثت بعد
260 عاماً تقريباً من مسيرة حكم
هذه العائلة.

ويعد ابعاد (موسى بن
ربيعة) تسلط الإمارة (سعود بن
محمد بن مقرن) الذي تنسب
العائلة السعودية اليه بفروعها
الأربعة: آل محمد بن سعود وآل
ثنيان وآل مشاري وآل فرحان. أما
فرع آل عياف فينسبون الى مقرن
جد سعود.

ويعد وفاة سعود انتقل الحكم
الى كثير الفرع الثاني (زيد بن
مرخان بن وطبان) وفق التقاليد
والأعراف المتبعة. ولم يحدث بعد
تولي زيد أن تم تبادل السلطة بين
الفرعين، بل ظل الحكم في الفرع
المقرني فقط.

الحكم في الدولة السعودية الأولى:

كان يطلق على الحاكم لقب أمير،
ولم يعرف أن هذا اللقب كان يطلق
على أسلافهم إلا مضافاً فيقال: أمير
الدرعية، أو أمير غصيبة وينادي
باسمه المجرّد.. يقول بوركهارت:
إن محمد بن سعود أمير الدرعية
هو أول من أطلق عليه لقب أمير
من آل مقرن.. وهكذا كان المؤرخ ابن
غنام يطلق هذا اللقب عليه عندما
يتحدث عنه؛

ولم يطلق لقب (إمام) على أي
واحد من حكام الدولة السعودية
الأولى إلا بعد وفاة (محمد بن
سعود) أطلق عليه هذا اللقب فيما
بعد.

و(الإمام) تعبير شرعي يقصد
به عند إطلاقه على من أطلق عليه
من حكام آل سعود أنه يجمع بين
الرئاستين الدينية والدنيوية وقد
يطلق ويراد به مجرد الرّعاية
فقط!!

ومن المؤكّد أنه لم يطلق لقب
(إمام) على (محمد بن سعود) ولا
على ابنه (عبد العزيز) في حياتهما،

وإنما حصل ذلك بعد وفاتهما..
وابن غنام المؤرخ عندما سمي كتابه
(جلاء الأفهام في شرح حال الإمام)
إنما قصد الرّعاية أو المعنى العام
للإمامة.. وعلى كل فقد كان من
الألقاب القديمة التي تطلق على آل
سعود (شيخ) أو (صاحب الدرعية)
أو (أمير) فقط.

وقد تغيرت الدرعية في عهد
(محمد بن سعود) الذي تولى
الحكم فيها عام 1139هـ-1726م لا
سيما بعد لقائه بالصلح الشيخ
محمد بن عبد الوهاب عام 1157هـ-
1744م.

ويعد وفاة محمد بن سعود
عام 1179هـ-1765م كان ابنه الأكبر
عبد العزيز أبرز أنصاره وقائد
جيوشه وهو بكر ابنه، فورث الحكم
بعد والده، إذ كان اختياره للحكم

الذين كانوا قد هربوا حين استسلام العاصمة (الدرعية) لابراهيم باشا عام 1233 هـ (1818م) ومن بين من قدم ويبيع (مشاري بن سعود، تركي بن عبد الله (جد الاسرة الحاكمة اليوم) واخوه زيد، لكن محمد بن مشاري بن معمر ندم على تنازله، وقبض على مشاري بن سعود، وسلمه للعساكر التركية في عنيزة فكان في ذلك حتفه:

الدولة السعودية الثانية وتقاليد تسليم الحكم:

لكن تركي بن عبد الله لم يقف مكتوف الايدي امام هذا الغدر فأصر ان يعيد الملك لآل سعود فقبض على محمد بن مشاري وابنه، وهددهما بالقتل اذا لم يعملا على اطلاق سراح الحاكم الشرعي (ابن عمه مشاري) ولما لم يفعل محمد بن مشاري بن معمر اقبل تركي على تنفيذ تهديده ونصب نفسه حاكما من آل سعود واتخذ من الرياض مركزا له ولدولته فباعه الناس، كما يباعته كل بلدان نجد بالحكم، وقدم عليه ابنه فيصل من مصر وكان من ضمن الاسرى الذين اخذوا الى هناك، وكان قدومه عام 1243 هـ (1827م)، حيث بقي وقاد حملاته.. وعند اغتيال والده تركي تمت الولاية له عام 1250 هـ (1834م) بطريقة البيعة العامة، وكانت لفصل سياسة مثالية في الحضارة والتحضير فقد حمل البادية على التخلي عن اعراقهم المتخلفة، فخافه محمد علي باشا والي مصر الذي كان يطمع في الاستيلاء على كامل الجزيرة فقرر ان يعمل على ابعاده، حيث ارسل أحد أفراد آل سعود الموجودين في مصر وهو (خالد بن سعود بن عبد العزيز) مع جيش قوي لي يستطيع فيصّل مقاومتهم فاستسلم وأخذ أسيراً مع آبائهم وأخيه وبعض اتباعه وبعض أبناء عمومته وذلك عام 1254 هـ (1838م) إلى مصر فهب أحد أبناء آل سعود (عبد الله بن ثنيان بن ابراهيم بن ثنيان بن سعود) ضد (خالد بن سعود) الذي كرهه الناس لأنه أكثرهم على ولايته تحت مظلة محمد علي فلم يزل به حتى استولى على الحكم، وهرب خالد بن سعود من البلاد، لكن فيصل بن تركي الحاكم السابق الذي قدم لي يلاذه يعد أن تخلف من الأسر بمساعدة عباس باشا الاول ابن طوسون طلب من ابن

مسلماً به، واكبر الظن أن مبايعته ولياً للعهد لم تتم في حياة والده، إلا أن ابن بشر أشار الي ذلك في أحداث عام 1179هـ-1765م، وقال بلجريف: إن محمد بن سعود أوصى قبل موته أن يكون ابنه عبد العزيز خلفاً له لكن البيعة لم تؤخذ له في حياة والده.

رأي فقهاء الشريعة في ولاية العهد:

أكثر الفقهاء ممن درس الناحية السياسية الشرعية بالنسبة لولاية العهد يرى أن ولي العهد يتولى الحكم فور وفاة سلفه ولا يحتاج إلى إعادة البيعة وتحديدها.. حيث يبيع مسبقاً بيعة علق نفاذها بوفاة الحاكم القائم.. لهذا جاء نظام عقد البيعة الجديد الصادر في 1427/9/28 هـ متفقاً تماماً مع هذا التوجه الفقهي الرشيد.. مداولة بين الأخوين؟ أم أنهما تقاسما مسؤولية الحكم، وفرضاً على نفسيهما اتباع تلك الصيغة من الحكم؟ ومن سوابق ما جرت به العادة في تولي الحكم وتداوله في البيت السعودي في الدولة السعودية الاولى والثانية هو مبايعة الابناء بالحكم بعد الآباء حتى ولو كان في الاسرة من هو أسن وأهم شأنًا، ثم تغير هذا التقليد الي سابقه اخرى في اواخر الدولة السعودية الثانية، حيث تعاقب ابناء فيصل بن تركي على الحكم الا من رغب عنه باختياره!! وقد أشار ابن بشر إلى أن الحاكم (عبد الله بن سعود) آخر حكام الدولة السعودية الاولى يبيع بعد وفاة والده سعود ووصفه ابن بشر بأنه كان ولياً للعهد. وعندما تنازل ابن معمر عن الحكم الذي اقامه في الدرعية عام 1235 هـ (1820م) إقامة مجد الدولة في نجد من جديد لمشاري بن سعود، يبيع مشاري بالحكم وقدم عليه عدد من أسرته (آل سعود)

تصنيب الامام عبد الرحمن بن فيصل والد الملك عبد العزيز، وعدم الالتفات في الولاية لغير آل سعود، فايد ذلك لرئيس العلماء الشيخ عبد الطيف، وكتب عدة رسائل يخبر فيها علماء نجد بانه قد تمت البيعة، وخطى من سلك غير هذا الطريق، ويعد فترة وجيزة حدثت سابقة اخرى هي ان تنازل عبد الرحمن بن فيصل لآخيه عبد الله فاقر ذلك التنازل وحدثت تلك البيعة، وأكد رئيس العلماء عبد الطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب أبرز عالم في نجد على صحة هذا الاجراء.

لكن ابناء اخ عبد الرحمن بن فيصل لم ترق لهم عودة عمهم عبد الله الى الحكم وراوا انهم الاولي بذلك، فثاروا على عمهم عام 1302هـ (1884م) واقصوه عن الحكم وحل احدهم وهو محمد بن سعود محله واعطيت له البيعة ومن هنا بدأ تدخل محمد بن رشيد في الحكم، حيث اعاد عبد الله بن فيصل الى حكم الرياض، وفي اول يوم من وصوله عام 1307هـ (1889م) توفي، فالتفت آل سعود إلى أخيه عبد الرحمن بن فيصل فبايعوه للمرة الثانية، ولم تمض سنة واحدة حتى تكررت سابقة تاريخية قديمة عمرها أكثر من مائتي سنة عندما قل آل سعود الحكم في فترة مماثلة لتلك الفترة التي حدثت في بداية القرن الثاني عشر الهجري نتيجة لتنازلات والخلافات.

الملك عبد العزيز يستعيد

ملك أبائه وينظم شؤون الحكم

ثنيان ان يتعد عن الحكم فرفض الأخير فلم يسعه الا ان استعاد عرشه بالقوة، واستقرت الأوضاع في عهده، وبويع له مجددا واستمر في الحكم حتى منتصف عام 1282هـ (1865م) وفور وفاته بويع لابنه عبد الله بالملك لأنه الأكثر حضورا والأكثر سنا وقائد قوات والده، فأجمعت البلاد على مبايعته، ولم تقرأ ولم تسمع بان البيعة قد تمت له في حياة والده، لكن العرف والتقليد في بيت الحاكم السعودي ان مثل تلك الامور مؤثر لمن ينبغي ان يلي الامر بعد وفاة القائم به.. ولم تمض على ولايته سنة واحدة حتى خرج عليه أخوه سعود بن فيصل معلنا شق عصا الطاعة وأخرطها للانثاني في مواجهات دامية قال بهما الآخر الى الضعف، وفقدان اجزاء كثيرة من مملكة والدهما.. وتدخلت اطراف اخرى لإسعال الفتن وللاستفادة من تلك المواجهات، وانقسم آل سعود على انفسهم، منهم من أيد الحاكم الجبايع ومنهم من أيد الابن الثاني وتابعه في شق عصا الطاعة.

ونتيجة للنزاع استولى سعود بن فيصل على شرقي البلاد فبايعه أهلها، وقاز في معركة جودة (الماء المعروف بين الاحساء والرياض عام 1288هـ (1871م) فخرج عبد الله بن فيصل من الرياض بأمواله وخيله ورجاله يستنجد اصديقاء.

احسا بسعود فبعد انتصاراته قدم الى الرياض ودعا الى مبايعته ويعد اخذ ورد بين المفتين في صحة البيعة له اقدم رئيس العلماء الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن على مبايعته سعود لخلبته، ووضح ان العلماء متفقون على تنفيذ صحة احكامه وامامته ومنع الخروج عليه، وجه ذلك في رسالة الى كافة علماء نجد!

ويعد وفاة سعود بن فيصل عام 1291هـ (1874م) وحدثت سابقة لتوالي الحكم هي اختيار اهل الحل والعقد من حمولة آل سعود على

في عام 1319هـ (1902م) استعاد ملك أمائه واجداه بعد فقد دام (11) سنة، لكن ذلك فقد كان اختياريا وليس بارغام الخصم، حيث بذل عبد الرحمن بن فيصل آخر حكام الدولة السعودية كل ما في وسعه لرتق الخروق وابعد الخلافات، لكنه لم ينجح فتزود بقناعة لا يملكها سوى العقلاء بان الاقدار أقوى من همم الرجال فتنازل عن الملك لابنه البطال قبيل او بعيد فتحه بالرياض ومبايعه أهلها له.

والغريب ان تطرق في اوائل حكم عبد العزيز سابقة، حيث تم بموجب اتفاقيات دولية عقدت مع عبد العزيز قبل الحرب العالمية الاولى واتناءها تقرر احقية ان ابناء الملك عبد العزيز، ومن أسئله في الملك بعده في دولة والدهم.

فاعترفت الدولة العثمانية بعبد العزيز واليا على نجد عام 1333هـ (1914م) ووقعت معه اتفاقية تتكون من (12) مادة تنص على ان تبقى ولاية نجد تحت ولاية ابن سعود ما دام حيا، ويعد وفاته تنتقل لأولاده واحفاده، وهي اتفاقية شبيهة بالمعاهدات القديمة التي عقدها

اتهم المؤرخون بهذا مؤخرًا وأصبح شبه لازمة في الحديث عن القائم بالأمير حتى بعد أن أصبح الملك عبد العزيز سلطانًا ثم ملكًا، ويبررون ذلك بأن حكام آل سعود يجمعون بين الزعامتين الدينية والنيوية. وإن كان لقب سلطان أو ملك هو الذي يظهر في صلاتهم الرسمية لا سيما الخارجية. فلم يكن أحد من حكام آل سعود الأوائل أو المحدثين يتطلعون أو يتشوقون لمثل هذه الألقاب. واللائق أنه عندما بدأت تتقلص السلطة الفعلية عن آل سعود إبان ضعفهم نجد المؤرخين المحليين يكترون في الحديث عنهم ويمسرون أسماء الحكام منهم بكلمة (إمام) وذلك عندما اختلطت الأصوات ويويع لأخر من إمام وأصبحت كلمة (الإمام) تعبير عن رأي وليست من أجل الأئمة. وعلى كل فإن الألقاب في جعلتها غريبة النشأة وكان قبول الملك عبد العزيز لقب الملك حماراة لما كان حالوا في الغاب الممك في الحلال العربية المجاورة وفي سائر العالم، وهو أول من لقب بهذا اللقب (ملك) من ملوك آل سعود. لذا اصدر عام 1351هـ- (1932م) أمر بتسمية بلاد المملكة العربية السعودية، وإن لقبه أصبح ملك المملكة العربية السعودية. ففي دولة ملكية وحدة، وليست عهدية فيدرالية أو اتحادية، فيدرالية والنظام فيما كنى كانت عليه التعليمات الأساسية الصادرة في 21 صفر 1354هـ- (1935م). وقد أكد دستورية تلك التعليمات والنظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر رقم 90/ في 27/8/1427هـ- (1992م). واستكملت تفاصيل جوانب منه بالوثيقة التاريخية الصادرة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في 28/9/1427هـ باسم هيئة البيعة، والله ولي التوفيق مؤرخ سعودي ومختص بتاريخ الأسرة المالكة

البيه، ولأن موضوع الخلع لا يحدث إلا نادراً، بدليل أنه لم يحدث في أسرة آل سعود منذ ستمائة سنة إلا مرتين، فصل بينهما أكثر من ثلاثمائة سنة. وانصافاً للتاريخ السعودي فإن الأمراء والحكام من آل سعود كانوا في الجملة ككاما صالحين، وكانت تلتف حولهم شعوبهم، وقد تعلقوا بهذا النوع من حكمهم لأنه ينبع من تاريخهم وتقاليدهم فالأمم في الغالب تحتاج إلى رمز يمثل وحدتها، وهذا الرمز لا يمكن أن يتحقق في شخصاً يتغير ويتبدل كل بضع سنوات. ويغض النظر عن الاسم والمسمى اختار السعوديون هذا النوع من الحكم في أشخاص ينتمون إلى أسرة تحبها أجداد تاريخها إلا ما أتت ملك استمر الملك في عقبه يحق لهم الرخاء والاستقرار لا سيما في بلاد مترامية الأطراف على أن يكون للقائد غير مدين بمنصبه لأحد ولا تحتاج ولاية إلى تعديد أو تجديد للضمن الأمة حيادية في رئاسة دولته. وقد أجلت وثيقة نظام البيعة الجديد خطوة هي من الخطوات الدستورية في التطور تكفل ما حققته العادات والأعراف لا سيما أن ما يفرق بين المملكة وغيرها من الملكيات بأنها ملكية إسلامية شورية عهدية مفيدة بالشرع الشريف، فأكدت الوثيقة تجنب قاعدة العرف التقليدي اختيار طريقة العهد بغير السن ونصت على أن يُختار للحكم الرجل الصالح للملك.

الإمامة في البيت السعودي:

تلقب رئيس الدولة في البيت السعودي بالامام تقليد، لكن الحاكم نفسه لا يستخمه، وقد أطلق عليه ذلك اللقب ترحيماً ومن المؤكد أنه لم يطلق على الحاكم في فترات تالي الدولة السعودية الأولى بل لم يكن هناك كبير اهتمام بالألقاب. وقد

كبار أسرته في مرضه الذي توفي فيه وشهدهم بأنه يوصي بالملك لابنه الأمير سعود ومن بعده الأمير فيصل... وسواء كان الخبر صحيحا أو مجرد أمنية، فإن ما حدث هو ذلك. وعندما تولى سعود الملك اختار (فيصلاً) ولياً للعهد. ومما يدل على أن ذلك بالاتفاق على هذا العرف التقليدي، أن الملك فيصل اختار (خالد) لولاية العهد بعد أن تخلى محمد عن حقه في الولاية، كما اختار خالد (الملك فهد) اختار الملك عبد الله أخاه (سلطاناً) لولاية العهد. ومن هنا جاءت الوثيقة التاريخية (نظام هيئة البيعة) فعادت تشكلت إلى أحدث كثيرا ما أتت أنها قد تطرا حيث جعل ولاية العهد تتم من خلال صلاحية الهيئة. كما ميز هذا النظام علاج مشكلة أخرى وهي إذا ما بدأ الحاكم أن يعتزل الحكم أو أن يتخلى عن العرش أو تعرض لمرض غير قابل للشفاء يمنعه من ممارسة سلطاته أو غير ذلك، فجعل هذا من صلاحية هيئة البيعة. كما تتولى الهيئة زمام الحكم في البلاد بشكل مؤقت للحيلولة دون حدوث فراغ سياسي يمكن أن يحدث. إن من حقنا أن نتولى مسؤولية التأكد من قدرات الملك الصحية على ممارسة عهدة الحكم، وعندما يثبت لديها عدم القدرة للقيام بملك المهمة اختيار ولي للعهد على البلاد بدلا منه وتتولى الهيئة ذلك من خلال خمسة أشخاص من اعضائها للاضطلاع به تحت مسمى (مجلس الحكم) بحكم البلاد مؤقتا في حالتين عند عجز الملك وولي عهده في وقت واحد أو عند وفاتها في وقت واحد. وبهذا التنظيم الحكيم حسنت مشكلة من أعقد المشكلات الدستورية الشائعة. وتجنب الحديث عن موضوع (الخلع) لاستغفاه عنه بهذا التنظيم، ولأن أكثر الفقهاء لا يحل

الاتراك العثمانيون مع محمد علي باشا عام 1256هـ- (1840م). وجاء مثل ذلك في المعاهدة البريطانية المعروفة بمعاهدة (دارين) أو معاهدة عام 1334هـ- (1915م) في المادة الأولى اختصار الحكم في نجد والأحساء في نجد والعزير وأبنائه وقاقيه، وإن بريطانيا تعترف بنجد والأحساء والتقليد وموانئها لابن سعود وأبائته من قبله ولخلفائه بالوراثة. ومع أن تلك الاتفاقيات لا تقر حقا وليست مصدرا لإستنباه الذي أقرته الاعراف والتقاليد، فقد ثبت الملك عبد العزيز هذا التقليد عمليا، فبعد أن وجد المملكة وأعطاه اسم (المملكة العربية السعودية) اختار ابنه الأمير سعود ولياً للعهد، ودعا مجلسي الشورى والوكلاء لقرار نظام ثابت لوراثة العرش بطريقة (العهد) في جلسة مشتركة سجلت فيها رغبة الملك بأنه يسير على هذا العمل اقتداء بما سار عليه خلفاء المسلمين وملوكهم في عهد البيعة بولاية العهد. وكان الملك عبد العزيز يلح في هذا إلى ما يقوله ابو يعلى في الاحكام السلطانية بأنه: (يجوز للأمام أن يتخذ من بعده، ولا يحتاج إلى شهادة اهل الحل والعقد). ولقد نعت البيعة لخلفاء الملك عبد العزيز ملوكا ففشات سابقة اختيار الملك القائم وليا للعهد في حياته. والقاعدة العامة في البلدان الملكية أن يكون ولي العهد أحد أبناء الملك فبث العرش أحد أبناء الملك، وفي الطريقة العهدية قد يعهدون بالأمير اثنين من الأبناء كما فعل الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك أو إلى ثلاثة، كما فعلها الخليفة العباسي هارون الرشيد، فيجوز أن يتخذ الحكيم من الأخت أخيه، وقد وجد مثل ذلك في اسلاف آل سعود وأشرنا إلى كتابه. ويقال: إن الملك عبد العزيز احضر لديه بعض العلماء وبعض